السنة الرابعة والعشرون/ عدد خاص/ تموز 2026
https://doi.org/10.31272/ijes.v24.1512

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Strengthening the capital of Iraqi banks: "Analyzing the reality and tracking the impact on economic activity"

تعزيز رؤوس أموال المصارف العراقية ـ تحليل الواقع وتتبع الأثر على النشاط الاقتصادي

منتظر مهدي صالح القره غولي
Muntather Mahdi Saleh Al- QaraGhali
muntather_m.salih@uomustansiriyah.edu.iq

أ. د. وحيدة جبر خلف المنشد
Waheda Jabber Khalaf Al-Menshid
dr_waheda@Uomustansiriyah.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة المستنصرية

Abstract

This research aims to identify the methods and mechanisms used by banks to increase their capital, taking into account modern approaches, and to demonstrate the role of capital size in enhancing financial stability and boosting banks' creditworthiness. The research assumes that capital increases would have an indirect impact on Iraqi economic activity. However, the study concluded that there is no clear impact of capital increases. Regarding stability, it is observed that Iraqi private banks do not engage in high-risk investments. As for boosting banks' creditworthiness, it remains very low during the study period, with credit granted by private banks not exceeding 20% of total credit granted.

Keywords: Capital, Bank Capital Increase, Economic Growth.

المستخلص

يهدف البحث الى التعرف على اساليب واليات المصارف في زيادة حجم راس المال مع الاخذ بالاعتبار الاساليب الحديثة, وبيان دور حجم رأس المال في تعزيز الاستقرار المالي ورفع القدرة الائتمانية للمصارف, إذ يفترض البحث إن تعزيزات راس المال من شأنها ان يكون لها تأثير غير مباشر على النشاط الاقتصادي العراقي, وقد توصل البحث الى انه لا يوجد أثر واضح لتعزيزات في رؤوس الأموال, فمن ناحية الاستقرار يلاحظ أن المصارف العراقية الخاصة لا تدخل استثمارات عالية المخاطر, ومن ناحية رفع القدرة الائتمانية للمصارف نلاحظ أنها ظلت تسجل مستويات منخفضة جدا خلال المدة المدروسة فلم يتجاوز الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة (20%) من إجمالي الائتمان الممنوح.

الكلمات الرئيسية : رأس المال، تعزيز رأس المال المصرفي، النمو الاقتصادي

المقدمة

يمثل رأس مال المصرف خط الدفاع الأول، إذ يدعم استقرار المصرف على المدى الطويل وقدرته على استيعاب الخسائر, وتُلزم الهيئات التنظيمية والسلطات الإشرافية في جميع أنحاء

العالم المصارف بالاحتفاظ بمقدار معين من رأس المال، يُحسب كنسبة مئوية من إجمالي أصولها، مع بقاء حرية المصارف في الاحتفاظ بنسبة أعلى من تلك التي حددتها السلطة التنظيمية. الهدف من هذه الممارسات هو تقليل احتمالية تعرض المصارف للفشل المالي، أو تجنّب اضطرار البنوك المركزية لإنقاذ القطاع المصرفي في البلاد، أو التخوّف من إثارة أزمة مالية. فإذا كان رأس مال المصرف غير كافٍ، فقد يُغري ذلك إدارة المصرف لخوض مجازفات غير حكيمة، لأن خسارة مُلّاك الأسهم تكون أقل في الأوقات العصيبة، بينما يسعون لتعظيم أرباحهم في أوقات الرخاء. ولأن رأس المال يتحمل قدراً أكبر من المخاطر، فإنه يمثل تكلفة أعلى على المصارف مقارنة بجمع الأموال عبر قبول الودائع أو الاقتراض. بناءً على ذلك، تسعى المصارف للحصول على القدر الكافي من رأس المال لإرضاء الهيئات التنظيمية ووكالات التصنيف الائتماني والدائنين والمساهمين, يمتلك القطاع المصرفي العراقي عدد هائل من المصارف الخاصة, وعلى الرغم من ذلك هناك (5) مصارف حكومية تستحوذ على اكثر من 80% من النشاط المصرفي. ذلك لان اغلب المصارف الخاصة هي مصارف تجارية وليست تنموية وصغيرة الحجم تعتمد في أرباح على نافذة بيع العملة, لذلك وتماشيا مع توجهات البنوك المركزية بعد الأزمة المالية عام 2008 والمتطلبات الجديدة للجنة بازل 3 الخاصة بمتطلبات الحد الادنى لرأس المال, اتجه البنك المركزي العراقي نحو تعزيز رؤوس أموال المصارف العراقية من خلال إصدار تعليماته الخاصة برفع رؤوس أموال المصارف الخاصة الى (250) مليار دينار عام 2010 لمدة اقصاها 2013/12/31 , كما واصدر البنك المركزي التعليمات نفسها في عام 2023 برفع رأس المال الى (400) مليار, إذ إن وجود قطاع مصرفي قوي وآمن يعزز من مستويات الاستقرار المالي، والذي يعد أحد أهم مؤشرات النمو الاقتصادي.

اولاً: مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في الصعوبات التي تواجه المصارف العراقية الخاصة في التكيف مع تعزيزات رأس المال، وذلك في ظل بيئة القطاع المصرفي العراقي التي تتسم بعدم وجود فرص استثمارية كبيرة تساعد على تحقيق أرباح كبيرة.

ثانياً : هدف البحث: يهدف البحث الى:

1. التعرف على اساليب واليات المصارف في زيادة حجم راس المال مع الاخذ بالاعتبار الاساليب الحديثة.
2. بيان دور حجم رأس المال في تعزيز الاستقرار المالي ورفع القدرة الائتمانية للمصارف.
3. التعرف على النتائج السابقة لتعليمات البنك المركزي برفع راس المال الى 250 مليار دينار في عام 2010, وأهم النتائج التي ترتبت على هذه التعليمات ومدى استجابة المصارف لهذه التعليمات.

ثالثاً : أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في تناولها لمشكلة آنية تتزامن مع إصلاحات البنك المركزي للقطاع المصرفي. وتبرز أهميته أيضاً في السياق الذي تمنحه المنظمات المالية والمصرفية الدولية والإقليمية والمحلية لموضوع تعزيز رأس مال المصارف، لا سيما لجنة بازل، بهدف تجاوز الأزمات المالية المحتملة، وبناء مصارف قادرة على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني والمنافسة دولياً.

رابعاً : فرضية البحث: يفترض البحث إن تعزيزات راس المال من شأنها ان يكون لها تأثير غير مباشر على النشاط الاقتصادي من خلال تعزيزها للاستقرار المالي وزيادة قدرة المصارف على منح المزيد من الائتمان المصرفي والذي يعد من الركائز الاساسية لرفع معدلات النمو الاقتصادي وحركة النشاط الاقتصادي.

خامساً: مجتمع وعينة البحث: يشمل مجتمع البحث المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي جميعها والمشمولة بقرار البنك المركزي العراقي الخاص بزيادة الحد الأدنى لرأس المال. اما عينة البحث فقد تمثلت بمؤشرات القطاع المصرفي العراقي وبالأخص مؤشر راس المال للقطاع المصرفي العراقي.

سادساً : منهج البحث: لغرض تحقيق أهداف البحث وأثبات صحة فرضيته اعتمد البحث على الاسلوب التحليلي والذي يستند على المنهجين الاستقرائي والوصفي من خلال جمع المعطيات النظرية والتاريخية من الكتب والرسائل والاطاريح والدوريات والانترنت وبالغتين العربية والانكليزية للإحاطة بالجانب النظري للمفاهيم والاسس النظرية التي تناولتها الدراسة, والاعتماد على التقارير الرسمية الصادرة من البنك المركزي العراقي والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية.

سابعاً : الاطار الزماني والمكاني

1. الحدود الزمنية : تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في المدة المحصورة (2010-2024).
2. الحدود المكانية: القطاع المصرفي العراقي.

ثامناً : هيكلية البحث: هيكل البحث ينقسم إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: الجانب النظري(مفهوم رأس المال المصرفي واليات تعزيزه). المبحث الثاني: مصادر وأليات تعزيز رأس المال المصرفي. المبحث الثالث: تطورات رؤوس اموال المصارف العراقية(تحليل الواقع وتتبع الأثر على النشاط الاقتصادي).

تاسعاً: بعض الدراسات السابقة

1. دراسة : سعدون عباس محمد [2013]

أسم الدراسة	تأثير قرار زيادة الحد الأدنى لرأس المال في تطوير عمل المصارف الخاصة العراقية "بحث تطبيقي على عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة"
مجتمع وعينة الدراسة	يشمل مجتمع دراسة المصارف الخاصة العاملة في العراق جميعها والمشمولة بقرار البنك المركزي العراقي بزيادة الحد الأدنى لرأس المال المصرفي. اما عينة الدراسة فقد شملت المصارف الاتية:(مصرف بغداد الاهلي ومصرف الشرق الاوسط للاستثمار ومصرف المتحد للاستثمار ومصرف الخليج للاستثمار)
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى معرفة قرار زيادة الحد الادنى لراس المال على النشاطات المصرفية في المصارف المملوكة من قبل القطاع الخاص خلال الفترة بين عامي (2007 - 2010) و التعرف على معوقات زيادة الحد الادنى لراس المال في المصارف
أهم الاستنتاجات	أن رفع رأسمال المصارف ضرورة اقتصادية ومصرفية انطلاقاً من أن راس المال الحالي على وفق المعايير المصرفية الدولية والمحلية لا يلبي حاجة السوق المحلية بإقامة مشاريع كبرى وتمويلها من خلال المصارف المحلية.

2. دراسة: رضا صاحب أبوحمد وغفران محمد عبد الحسين[2018]

أسم الدراسة	قدرة الاندماج المصرفي في الحد من الفشل المالي "دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة في العراق"
مجتمع وعينة الدراسة	تمثلت عينة الدراسة بمجموعة من المصارف التجارية الخاصة العراقية، والبالغ عددها ستة مصارف التي هي (بغداد, الاستثمار, الشرق الاوسط, بابل، سومر الخليج التجاري) والتي تعد احدى الاركان الرئيسة التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، لما تمتلكه من موارد وامكانيات مالية وبشرية تساهم في التنمية الاقتصادية.
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى تحليل قيمة حقوق المساهمين، والقدرة على المنافسة، في ظل خيار الاندماج المصرفي، والابتعاد عن المخاطر المالية، ومن ثم زيادة الامكانات المالية للوفاء بالالتزامات، تجاه المودعين والمقرضين، وتلبية احتياجات المستثمرين، ومن ثم كسب ثقة السلطات الرقابية.
أهم الاستنتاجات	يعد الاندماج واحدًا من الاستراتيجيات التي تتبعها المصارف لزيادة مواردها والتمتع بأقصى قدر من المنافع ومن ثم الابتعاد عن الفشل المالي، وهناك متطلبات قانونية واقتصادية واجتماعية في البيئة العراقية، تساعد على الاندماج المصرفي في العراق

3. دراسة: Paul-Olivier Klein& Rima Turk-Ariss [2021]

عنوان الدراسة	Bank capital and economic activity راس المال المصرفي والنشاط الاقتصادي
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في الأدبيات الضئيلة وغير المستقرة حول العلاقة بين رأس مال البنك والنشاط الاقتصادي, وبيان اثر تعزيزات راس المال على النشاط الاقتصادي من خلال تتبع الاثر غير المباشر لقناة راس المال في تأثيرها على النشاط الاقتصادي, والذي يكون من خلال قناتي الاستقرار المالي وقناة الاقراض.
مجتمع وعينة الدراسة	القطاع المصرفي الفرنسي. وباستخدام أساليب مختلفة، تقوم الدراسة باختبار وجود وقوة قناة الاستقرار المالي وقناة الإقراض المصرفي من خلال استخلاص الأدلة من 47 دولة متقدمة ونامية على مدى ما يقرب من عقدين من الزمن.
أهم الاستنتاجات	توصلت الدراسة الى أن تعزيز رأس المال المصرفي يعمل على تحسين معدل الاستقرار المالي ونشاط الإقراض. كما ان له أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي, من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ورفع معدل التشغيل، تؤدي التغيرات الأعلى في نسب رأس مال المصارف بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى رفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تدريجيا, والذي يتحسن بمقدار ربع نقطة مئوية بعد سنة واحدة ونصف نقطة مئوية بعد ثلاث سنوات، ونقطة مئوية واحدة بعد ست سنوات، إن مثل هذا التأثير الذي يزيد حجمه عن واحد مقابل واحد بمرور الوقت له أهمية اقتصادية.

المبحث الأول /ماهية رأس المال المصرفي وآليات تعزيزه

يتباين دور رأس المال في المنشآت الاقتصادية غير المصرفية عن دوره في المنشآت المصرفية. ففي المنشآت غير المصرفية (الصناعية والتجارية والخدمية)، يتمثل الهدف الأساسي لرأس المال في تمويل وشراء المباني والآلات والمعدات اللازمة للعمليات الإنتاجية، ويكون الهدف الثانوي هو حماية حقوق الدائنين قصيرة وطويلة الأجل. وتنقلب هذه الصورة في المنشآت المصرفية، إذ يشكل رأس المال خط الدفاع الأول لحماية أموال الدائنين من أي خسارة أو عارض خارجي قد تتعرض له المنشأة، بينما يصبح دور تمويل وشراء الموجودات الثابتة دورًا ثانويًا. ونظرًا لأنه يُفترض أن يكون رأس المال المصرفي مدفوعًا بالكامل ومتاحًا للتصرف به عند الحاجة، فإن المصارف تولي أهمية خاصة لعنصر رأس المال (الشماع، 1990: 100).

المطلب الأول : مفهوم رأس المال المصرفي ومكوناته

أولاً : طبيعة ومفهوم رأس المال المصرفي: مع تطور النظام المصرفي، ظهرت مفاهيم متعددة لتفسير رأس المال المصرفي، منها أنه "الفرق بين قيمة أصول المصرف وقيمة التزاماته من الديون، بما في ذلك الودائع". أو أنه "مجموع قيم الأسهم العادية والممتازة التي دفعها المؤسسون والمساهمون في بداية عمر المصرف، فضلاً عن أي إضافات أو تخفيضات تطرأ عليه لاحقًا" (dagher, 2016: 44). ويمكن تعريف رأس المال من خلال المعادلة التالية: (أبو حمد وقدوري ,2005: 143)

الارباح المحتجزة + رأس المال المدفوع + الاحتياطيات = رأس مال المصرف

ويُعرّف رأس المال المصرفي أيضًا بأنه مقدار رأس المال الذي يوفر جزءًا من السيولة اللازمة لحماية المصرف في حال تكبده خسائر مستقبلية محتملة (Odekina et al, 2019: 109). ويشير رأس مال المصرف إلى الموارد المالية التي يحتفظ بها المصرف لاستيعاب الخسائر والحفاظ على الملاءة المالية، وهو بمثابة صمام أمان لحماية أموال المودعين عند مواجهة المصرف لمواقف سلبية مثل التخلف عن سداد القروض، أو الانكماش الاقتصادي، أو اضطرابات السوق. (الأمين، 2016: 99).

ثانياً: أهمية رأس المال المصرفي: لقد أكدت الأزمة المالية لعام 2008 مجددًا الأهمية الحاسمة لرأس المال المصرفي، وكيف يمكن للمصارف التي تواجه عسراً مالياً أن تقوّض الاقتصاد الحقيقي المنتج للسلع والخدمات. وقد أثارت الخسائر الكبيرة التي لحقت بالمصارف مخاوف جدية بشأن سلامتها، وأدت إلى موجة معاصرة من سحب الودائع (هروب جماعي لكبار المودعين والدائنين غير المؤمن عليهم)، مما اضطر الحكومات إلى ضخ مبالغ ضخمة من النقد ورأس المال في النظام المصرفي لمساعدة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها، وتوفير رأس مال وقائي كافٍ لضمان استمرار قدرتها على السداد. ونتيجة لذلك، تهدف جميع المقترحات الخاصة بإصلاح تنظيم المؤسسات المالية إلى زيادة كمية ونوعية رأس المال في القطاع المالي (Huang and Ratnovski, 2011: 248). ويمثل رأس مال المصرف خط الدفاع الأول، إذ يدعم استقرار المصرف على المدى الطويل وقدرته على استيعاب الخسائر. كما يعمل رأس المال المصرفي كمنطقة عازلة لحماية ودائع المودعين ودائني المصارف من الخسائر عندما تنخفض قيمة أصول المصرف أو تتخلف عن السداد. وفي أوقات الضغوط المالية، يمكن استخدام رأس مال المصرف لتغطية الخسائر التي تتجاوز الاحتياطيات المتاحة, (العبيدي,2014: 116) فضلاً عن ذلك فإن مستويات رأس المال الكافية تمكن المصرف من مواصلة الإقراض ودعم النشاط الاقتصادي خاصة في أوقات الضغوط الاقتصادية أو الأزمات المالية, كما تعمل هذه المستويات على غرس الثقة في المودعين والأطراف المقابلة، وتضمن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته حتى في المواقف المعاكسة.(رمضان وجودة، 2006: 81).

ثالثاً: العناصر الأساسية المكونة لرأس المال المصرفي: يتكون رأس المال المصرفي من شريحتين (البنك المركزي العراقي، 2018: 4).

1. **الشريحة الاولى :رأس المال الأساسي:**وتشمل هذه الشريحة العديد من العناصر وكالاتي:

أ. رأس المال المدفوع : ويقصد به المبالغ الاجمالية التي دفعها مساهمو المصرف بالفعل عند تأسيسه مساهمةً منهم في تكوين رأس ماله وينتج هذا الصنف من رأس المال عندما تسمح اللوائح للمساهمين دفع مساهماتهم على أقساط فالأقساط التي تدفع فعلا تسمى رأس مال مدفوع والباقي يسمى رأس مال غير مدفوع وهو بالتأكيد سيدفع في المستقبل ولكن نظرا إلى أنه لم يدفع في الوقت الذي تُعد فيه قائمة المركز المالي فلا يعد رأس المال المدفوع(لحيلح، 2005: 3)

ب.الاحتياطيات : هي المبالغ المتراكمة التي يقتطعها المصرف من أرباحه السنوية على مر السنين، وتُكوّن كاحتياطي لتكون ضماناً للمودعين والدائنين الآخرين، وتساعد المصرف أيضاً في ممارسة أعماله. تنقسم الاحتياطيات إلى نوعين (البرزنجي، 63،2018-64):

- احتياطي قانوني : والذي يكون المصرف ملزما بتكوينه بحكم القانون الذي يصدره البنك المركزي بهذا الخصوص أو بحكم الأعراف والتقاليد المصرفية السائدة.

- الاحتياطي الخاص: هذا النوع من الاحتياطي يكون المصرف مخيراً بتكوينه بحكم القرارات التي تصدرها إدارة المصرف ذاته.

ج. **الأرباح المحتجزة :** وهي مجموع الأرباح التي تقرر إدارة المصرف احتجازها من صافي الربح القابل للتوزيع لتنمية موارده، وهذا المصدر فضلا عن إنه يمثل نوع من الحماية للمودعين فأنه يعد وسيلة للحصول على التمويل اللازم للاستثمار الداخلي.(طنيب وعبيدات,1997: 50)

2. الشريحة الثانية : رأس المال المساند: وتشمل العناصر الاتية :

أ. احتياطيات إعادة تقييم الموجودات: وهي أجمالي المبالغ الموجبة الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات بقيمتها الجارية بدلا من قيمتها التاريخية.

ب.المخصصات العامة : يتم تكوين هذه المخصصات المتراكمة مسبقاً لغرض مواجهة خسائر غير محددة أو معروفة لكنها محتملة.

ج. أدوات رأس المال الهجينة: تجمع هذه الأدوات بين صفات الدين وصفات حق الملكية. تتمثل صفات الدين التي تتمتع بها في قابليتها للاسترداد بموافقة السلطات الرقابية، ووجود فائدة نسبية، فضلاً عن الأولوية في التحصيل عند إفلاس المصرف قبل حملة الأسهم العادية أما صفات الملكية التي تتمتع بها، فهي أنها لا تأخذ عائدًا إلا إذا تحقق ربح، وتشارك في الخسائر حسب وزنها في رأس المال، كما أنها غير مضمونة، ومن الممكن تأجيل عبئها المتمثل في الفائدة الثابتة.

د.الديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية : من الأمثلة على هذا النوع من الديون الأسهم الممتازة ذات الأجل المحدد القابلة للاسترداد، وألا تتعدى قيمتها (50%) من رأس المال الأساسي.

المطلب الثاني : وظائف رأس المال المصرفي وأنواعه

اولاً: وظائف رأس المال المصرفي: من أهم هذه الوظائف هي: (Svitek,2001: 37)

1. وظيفة استيعاب الخسائر: يلعب رأس المال دورًا حيويًا في تعزيز قدرة المؤسسة المالية على استيعاب الخسائر، وتشير القدرة على استيعاب الخسائر إلى قدرة المصرف أو أي مؤسسة مالية أخرى على استيعاب الخسائر دون تعرض استقراره المالي أو ملاءته للمخاطر.

2. وظيفة الثقة: إن رأس المال المصرفي أحد أهم العوامل التي تزيد ثقة الناس في المصرف وتضمن المتعاملين معه، ومن ضمنهم (المودعون)، من خلال القوة المالية للمصرف، لأن المودعين والسلطات الرقابية يعتقدون بأن قوة المصرف تعتمد على متانة رأس ماله.

3. وظيفة التمويل: وذلك لأن المصرف الجديد يصعب عليه في بدايته الحصول على الأموال من مصادر أخرى غير رأس المال وما قد يرد إليه من ودائع. لذلك، فإن رأس المال يلعب دوراً أساسياً في تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستعملها المصرف.
4. وظيفة النمو: يخدم رأس المال عملية تنظيم نمو المصرف، فهو يساعد على ضمان نمو المصرف المستقر على المدى البعيد، كما أن السلطة التشريعية وأسواق المال تتطلب زيادة رأس ماله بشكل طفيف ويتوافق مع نمو القروض وموجودات المصرف الأخرى التي تتعرض للمخاطر.
5. الوظيفة التقييدية: رأس المال هو مرجع يستخدم على نطاق واسع لتقييد أنواع مختلفة من الأصول والمعاملات المصرفية، والهدف هو منع المصرف من الإفراط في التوسع.
6. كما يستخدم رأس المال الممتلك في تمثيل المالكين المساهمين في مجلس إدارة المصرف، إذ تتحدد القوة التصويتية للمساهمين في تعيين أو انتخاب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام بعدد الأسهم التي يمتلكونها.

ثانياً: أنواع رأس المال المصرفي: يوجد انواع عديدة لرأس المال المصرفي وكل نوع له مفهومه الخاص به ويحقق غرض معين وهي كالاتي: (نوري والعبيدي,2016: 189)

1- رأس المال المصرح به : ويقصد به رأس المال المسجل أو رأس المال الاسمي للمصرف، وهو الحد الأقصى لرأس المال الذي يُسمح للمصرف بإصداره لمساهميه وفقًا للوثائق التشريعية, فهو عبارة عن القيمة الاسمية للأسهم التي يصدرها المصرف تميزاً لها عن القيمة الدفترية (Book value) والقيمة السوقية (Market value), وهو رأس مال مثبت في عقد المصرف والذي تطرح أسهمه للاكتتاب العام.

2- رأس المال المكتتب به: وهو ذلك المبلغ الذي يقرر الاكتتاب العام به في السوق وبدفعات متتالية ويمثل قيمه الاسهم التي تم الاكتتاب بها من قبل المؤسسين والجمهور فاذا كان الاكتتاب بنسبه (100%) يتساوى رأس المال الاسمي مع المصدر, اما اذا اقل من (100%) فيكون رأس المال المصدر اقل من رأس المال الاسمي.

3- رأس المال المتداول : عبارة عن رأس المال غير المتخصص, وبعبارة اخرى هو الذي يقبل التوظيف بسهولة وبأقل تضحية اذا ما وجدت مثل هذه التضحية, مثال ذلك النقود والاسهم والسندات وغيرها من الموجودات المتداولة, كالبضاعة والمخزون والسندات المعدة للقبض (او هي المبالغ الي تنفق لغرض الانتاج او التحصيل).

المبحث الثاني/ مصادر و آليات تعزيز رأس المال المصرفي

سلطت الأزمة المالية الأخيرة وما تبعها من انكماش اقتصادي الضوء على الدور الحاسم للمصارف في تيسير الائتمان ودعم النمو الاقتصادي. يمثل هذا الأساس المنطقي الاقتصادي لفرض قواعد تنظيمية على القطاع المصرفي، مثل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وهي مصممة للحد من المخاطر التي قد لا تراعيها المصارف في سلوكها. وقد تزايد الإجماع الدولي حول ضرورة إعادة توجيه الإطار التنظيمي للتركيز بشكل أكبر على تخفيف المخاطر على مستوى النظام المالي ككل. (Weber and Others, 2020: 5)

المطلب الاول : آليات تعزيز رأس المال المصرفي

أولاً: الغرض من تعزيز رأس المال المصرفي: تختلف الأسباب التي تلجأ إليها المصارف لزيادة رؤوس أموالها باختلاف الظروف والتحديات التي تواجهها المصارف، لكن يمكن إجمال أهم هذه الأسباب بالآتي: (المحيسن، 2005: 12)

1. الوفاء بمتطلبات اللجان والسلطات الرقابية للملاءة المصرفية والامتثال لمقررات لجنة بازل (3) والخاصة بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف التي ليس لديها القدرة على تحقيق النسبة المطلوبة لمعايير رأس المال.
2. قد يلجأ المصرف إلى زيادة رأس ماله في حال إخفاق المؤسسين في تقدير رأس المال عند تأسيس المصرف.
3. كما تسعى المصارف إلى زيادة رؤوس أموالها لتجنب الآثار الناتجة عن ارتفاع مستويات التضخم، والتي تؤدي إلى تأكل القيمة الحقيقية للأصول.
4. تزايد الحاجة إلى رأس المال مع زيادة الأنشطة المصرفية والتوسع في تقديم الخدمات.

ثانياً: مصادر تعزيز رأس المال المصرفي

1. الطرق التقليدية لتعزيز رأس المال المصرفي

أ. **طريقة الاكتتاب أصدرا اسهم جديدة:** يمكن للمصرف زيادة رأسماله بهذه الطريقة من خلال إصدار أسهم جديدة يتم الاكتتاب بها سواء من قبل المساهمين القدامى أو تُعرض للاكتتاب العام، وبذلك يمكن للمصارف الحصول على موارد مالية جديدة، وتُعد هذه الاستراتيجية من السياسات المالية التي يُطلق عليها التمويل الخارجي. (The Institute of Company Secretaries, 2013:3)

ب. **طريقة احتجاز الأرباح:** تلجأ بعض المصارف إلى احتجاز نسبة من الأرباح المحققة وإضافتها إلى حساب مستقل يطلق عليه بـ (الاحتياطيات)، وعندما يزداد حجمها تلجأ المصارف إلى إجراء عملية الرسملة أي إضافة جزء أو كل هذه الاحتياطيات إلى رأس المال.

2. الطرق الثانوية لتعزيز رأس المال المصرفي

أ. زيادة رأس المال من خلال تحويل السندات إلى أسهم : قيام المصرف بعملية تحويل سندات الدين إلى أسهم عادية بغرض الحصول على رأس مال إضافي. ويتم ذلك باستبدال سندات الدين هذه بعدد محدد من الأسهم، أي يصبح الدائن مشاركاً في رأس المال. (Katata, 2019: 122)

ب. دور الاندماج المصرفي في زيادة قاعدة رأس المال المصرفي: يترتب على عملية الاندماج إعادة هيكلة رأس المال وتوحيد الأسهم، الأمر الذي يزيد من رؤوس أموال المصارف المندمجة، فزيادة رأس مال المصرف الناتج عن عملية الاندماج والاعتماد عليه كمصدر للتمويل يعطي القدرة للمصرف على تحمل المخاطر المالية بصورة أكبر. (Novickyte and Pedroja, 2015: 75)

3. **هناك بعض الطرق الأخرى لزيادة رأس المال منها :(**محمادي,41:2021**)**

- زيادة رأس المال بإعادة تقدير موجودات المصرف.
- إصدار أسهم جديدة مقابل حصص عينية .
- كما يمكن زيادة رأس المال بتحويل ديون المصرف وسندات القرض إلى أسهم.
- بيع وتأجير الموجودات الثابتة وخاصة المباني.
- إصدار أسهم ممتازة.

ويعتمد اختيار الأسلوب الأفضل من قبل المصرف على تأثير كل مصدر على أرباح المساهمين، والتي عادة ما تقاس عن طريق أرباح السهم الواحد، وتؤخذ عوامل أخرى رئيسة بنظر الاعتبار منها تعرض المصرف للخطر، وأثر سيطرة المساهمين الحاليين على المصرف، وحالة السوق بالنسبة للموجودات أو السندات المباعة فضلًا عن التنظيم.

المطلب الثاني: تعزيز رأس المال المصرفي للحد من تقلبات دورة الاعمال

يتمثل أحد أهداف اتفاقية بازل 3 في رفع مستوى ونوعية رأس المال الذي تحتفظ به المصارف بشكل دائم، لتعزيز قدرتها على استيعاب الخسائر, وتشمل السياسة الاحترازية الكلية أيضاً تدابير للحد من الفوائض الدورية المفرطة عبر نظام احتياطيات رأس المال فضلاً عن الاحتياطيات السائدة، ومن الأمثلة على ذلك "المصد الرأسمالي المضاد للتقلبات الدورية" (Countercyclical Capital Buffer - CCyB) وهو جزء من اتفاقية بازل 3, يمكن زيادة رأس المال الاحتياطي في فترات ازدهار الائتمان لتوفير قدر أكبر من التأمين الذاتي للنظام ككل، والعمل كقيد للإفراط في الإقراض أثناء النشاط الاقتصادي. ويمكن أن تعمل هذه الآلية أيضًا في الاتجاه المعاكس، بخفض متطلبات رأس المال في أوقات الركود لتحفيز المصارف على زيادة إقراضها والحد من احتمالات حدوث انكماش ائتماني جماعي قد يؤدي إلى تفاقم دورة الهبوط وبالتالي خسائر المصارف (Drumond, 2009: 799). وقد أثارت هذه التطورات تساؤلات حول كيفية تأثير الزيادات في نسب رأس المال التنظيمي على الاقتصاد الكلي؛ إذ لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن استجابة المصارف للزيادات المستقبلية في متطلبات نسبة رأس المال الاحتياطي الكلي، وتأثير تلك الاستجابات على الاقتصاد الحقيقي، وكيف يمكن أن يختلف ذلك تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة وحالة دورة الأعمال. على سبيل المثال، في الفترات التي تُثار فيها المخاوف بشأن متانة المؤسسات المالية، من المرجح أن تؤدي الزيادة في متطلبات رأس المال الاحتياطي الكلي إلى دعم القدرة على الصمود والإقراض. وبالنسبة للمصارف التي يعتبرها السوق ناقصة رأس المال، فإن الإجراءات الرسمية لزيادة رأس مالها السهمي من شأنها أن تعمل على تعزيز قدرتها على الصمود وتحسين ثقة السوق في ملاءتها المالية, وهذا يعني أنه يقلل من تكاليفها التمويلية، ويكون له تأثيراً إيجابياً على الإقراض، ويساعد في وقف تراكم نقاط الضعف الناجمة عن الإفراط في تقديم الائتمان، وبالتالي تعزيز مرونة المصارف.(Markovic,2006:9) واستنادًا إلى ما تمت ملاحظته على المستوى الدولي من وجود ارتباط بين دورات الأعمال ودورات منح الائتمان، فقد حرصت لجنة بازل للرقابة المصرفية على تضمين متطلب إضافي لرأس المال تتراوح قيمته بين (0- 2.5%) من الأصول المرجحة بالمخاطر لمواجهة مخاطر دورات الأعمال ومنح الائتمان، وذلك فيما يعرف بـ (Countercyclical Capital Buffer). إذ ترى لجنة بازل أن الهدف الرئيس من فرض هذا المتطلب الإضافي لرأس المال يتمثل في تحقيق الهدف الأشمل للسياسات الاحترازية الكلية والمتمثل في حماية القطاع المالي من تراكم مخاطر الإفراط في منح الائتمان(apper, 2015: 3)

المطلب الثالث : العلاقة بين رأس المال المصرفي والنمو الاقتصادي

إن عملية النمو الاقتصادي في البلاد يسبقها ويدعمها النظام المالي، إذ إن الأداء الجيد للمؤسسات المصرفية (المشار إليه بكفاءة المصرف) له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، ويمكن أن يكون لرأس المال المصرفي تأثير على النمو الاقتصادي من خلال قناتين رئيسيتين هما: (قناة الاستقرار المالي وقناة الإقراض المصرفي).

أولاً: الاستقرار المالي ودوره في دعم النمو الاقتصادي: يُعدّ وجود قطاع مصرفي متطور ومستقر أساسًا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ إذ يقوم بتوجيه المدخرات من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز لتمويل المشاريع الاستثمارية المُنتِجة، مما يساهم في خلق فرص عمل، وزيادة الطاقة الإنتاجية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي (مخيف، 2021: 40). ويعني هذا أنه كلما زادت كفاءة القطاع المصرفي، زاد احتمال توجيه موارد الدولة الشحيحة نحو الاستخدام الأكثر إنتاجية لها. وعند تحقق ذلك، يمكن للاقتصاد أن يصل إلى مرحلة الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، الأمر الذي يساعد في تحقيق التخصيص الأمثل لموارد القطاعين

الحقيقي والمالي. كما تُعد المؤسسات المصرفية بشتى أنواعها (كالبنوك المركزية، والمصارف التجارية، والمتخصصة، والإسلامية، ومصارف الاستثمار، والشاملة، ومصارف الادخار) من أهم الكيانات التي تؤدي دورًا محوريًا في تنفيذ الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والتي من خلالها يمكن تحقيق الأثر المرجو على النشاط الاقتصادي (الكريطي، 2024: 41). إن تحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي ليس هدفاً في حد ذاته ما لم يُولَ اهتمام للنمو الاقتصادي، وهذا يعني أن غياب الاستقرار المالي يمكن أن يولد آثاراً سلبية على الاقتصاد، وهو ما توثقه مجموعة من الدراسات. إذ يجد كوبيك ورواميريز (Kupiec and Ramirez, 2013) أن فشل مصرف يشمل (1%) من التزامات النظام يؤدي إلى انخفاض بنسبة (6.5%) في نمو الناتج القومي الإجمالي خلال ثلاثة أرباع العام. ويُظهر كوك وكوخ (Cooke and Koch, 2014) أيضاً أن المصارف ذات الرسملة الضعيفة تسببت في تباطؤ انتعاش الإقراض بعد الركود. في مراجعة موسعة حديثة للأدبيات، لخّص (Thakor 2018) أنه لا توجد مقايضة حقيقية بين الاستقرار المالي والنمو، وأن تحقيق كلا الهدفين أمر ممكن. وفي العموم، الأدبيات قاطعة بشأن الدور الإيجابي الذي يلعبه رأس المال المرتفع في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي. (Klein and Ariss,2023: 4-5)

ثانياً: قناة الاقراض المصرفي: تقوم المصارف بتمويل قروضها من مصدرين: الأول هو الديون المقترضة من الجمهور، وتكون بشكل كبير على هيئة ودائع، والثاني هو رأس المال الآتي من مستثمري المصرف. ومن المعروف أن شراء الديون أقل تكلفة من شراء الأسهم، لأن مستثمري الديون يضمنون استرداد أموالهم قبل أن يحصل مستثمرو الأسهم على أي شيء؛ ونتيجة لذلك، فإن الأسهم أكثر خطورة من الديون وتتطلب علاوة في السوق. تاريخياً، تميل الأسهم إلى تحقيق معدل عائد يبلغ حوالي (10%) سنوياً، وفي الوقت الحالي تكسب الودائع المصرفية ما يقرب من (2%) سنوياً. وبناءً على ذلك، إذا أخذ المصرف ودائع بقيمة (100) دولار، فيجب عليه دفع دولارين سنوياً، ولكن إذا أصدر نفس المصرف أسهماً بقيمة (100) دولار للمستثمرين، فسيتعين عليه دفع (10) دولارات سنوياً. وهذا المبدأ الأساسي رأسخ ومفهوم لدى جميع الاقتصاديين ويناقش خبراء الاقتصاد بانتظام حجم التأثير وما إذا كان الحجم يختلف بمرور الوقت،(Campbell,2022, 3) من وجهة نظر المصرف أن الاحتفاظ برأس مال أعلى سيكون له آثار سلبية على أنشطة الإقراض وبالتالي على النمو الاقتصادي ومع ذلك، فإن تأثير قاعدة رأسمالية أقوى على النمو الاقتصادي لا يزال غير مستقر إلى حد كبير, اذ أن المصارف ذات رأس المال الأفضل تعمل على تحسين ظروف الاستقرار المالي، وفي الأوقات العصيبة تكون قادرة على الحفاظ على الائتمان للاقتصاد وبالتالي احتواء الآثار السلبية على الاقتصاد الكلي.(Jose,2010: 6) يعد فهم العلاقة بين رأس مال المصرف والإقراض قضية رئيسة تمت مناقشتها في دراسات متعددة متعلقة بالمصارف، فقد يرى بعضها وجود أثر إيجابي بين رأس المال المصرفي والإقراض على الأقل في المدى القصير، في حين وجدت دراسات أخرى وجود علاقة سلبية (Klein and Ariss, 2023: 2). وعلى سبيل المثال يوضح (Puri وآخرون 2011) أن الصدمات السلبية التي يتعرض لها رأس مال المصرف بسبب انخفاض جودة الأصول أدت إلى انخفاضات في الائتمان المصرفي، وبحث أيضًا (Bayoumi and Melander 2008) في آثار الصدمة السلبية التي يتعرض لها رأس مال المصرف على الاقتصاد الكلي من خلال تتبع الروابط بين معايير الإقراض وتوافر الائتمان والإنفاق الخاص والدخل مع مراعاة آليات التغذية الراجعة، فقد وجدوا في تحليلهم للروابط المالية الكلية في الولايات المتحدة عام (2008) أن

الانخفاض الخارجي في نسبة رأس المال إلى الأصول بنحو نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو (1.5%) من خلال تأثيراته على توافر الائتمان.

المبحث الثالث/ تطورات رؤوس اموال المصارف العراقية -تحليل الواقع وتتبع الأثر على النشاط الاقتصادي-

المطلب الأول: وواقع القطاع المصرفي العراقي

ثانياً: هيكل الجهاز المصرفي العراقي: يتكون القطاع المصرفي العراقي من البنك المركزي والمصارف التجارية، وأبرزها مصرفي (الرافدين والرشيد) ذوا الملكية الحكومية، بالإضافة إلى المصارف المتخصصة، كالمصارف الصناعية والزراعية والعقارية. شهد هذا القطاع تحولات هيكلية مهمة بعد عام 2003 نتيجة للانفتاح الاقتصادي واستقلالية البنك المركزي العراقي، مما سمح للمصارف الأجنبية بالعمل في العراق إما عن طريق الشراكة مع المصارف المحلية أو بفتح فروع لها. وقد أدى هذا التوسع إلى زيادة كبيرة في أعداد المصارف لاحقاً. يوضح الشكل (1) أدناه التطور الكبير والمُبالغ فيه في أعداد المصارف العراقية وفروعها مقارنة بحجم الاقتصاد العراقي، الأمر الذي ضاعف الضغط على البنك المركزي لاتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على الجهاز المصرفي، خاصة مع تعرض نافذة بيع العملة لضغوط كبيرة تمارسها هذه المصارف بهدف زيادة أرباحها من بيع العملة. ونتيجة لذلك، انخفاض عدد المصارف العراقية بنسبة (10%) ليصل عددها عام 2010 إلى (44) مصرفًا. وفي عام 2013، تجاوز عدد فروع المصارف العراقية حاجز الـ (1000) فرع في عموم العراق، مع استمرار الزيادة في عدد المصارف التجارية الخاصة ليبلغ العدد الكلي 54 مصرفًا، واستمر عدد المصارف التجارية في الزيادة ليصل العدد الإجمالي للمصارف العراقية إلى 76 مصرفًا عام 2021، مع انخفاض في عدد الفروع بنسبة (13%) مقارنة بعام 2013. (البنك المركزي، تقرير الاستقرار المالي، 2021: 3).

الشكل(1): عدد المصارف العراقية وفروعها للمدة (2010-2024)

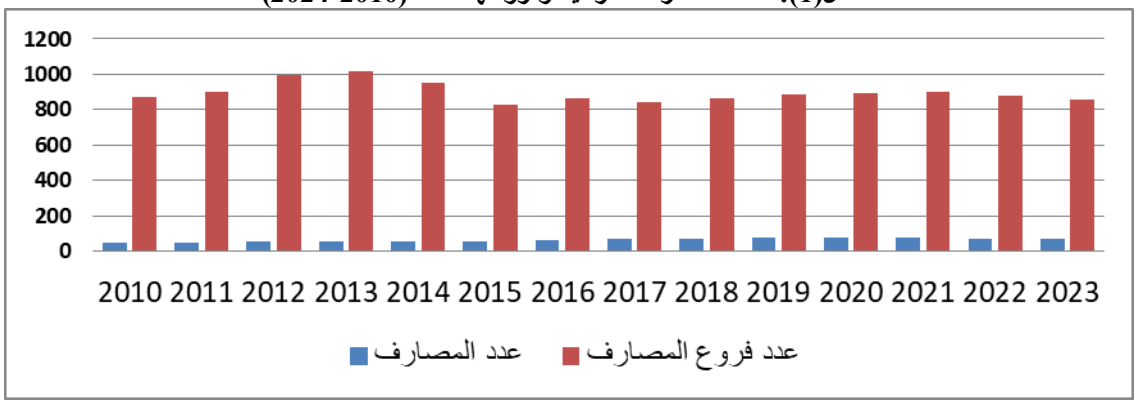

المصدر: إعداد الباحث استناداً الى : البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة.

يمتلك القطاع المصرفي العراقي في عام 2024 (83) مصرفًا، وهي مقسمة إلى (8) مصارف حكومية، تتضمن (4) مصارف متخصصة و(3) مصارف تجارية ومصرفًا إسلاميًا واحدًا، في حين بلغ عدد المصارف الخاصة (75) مصرفًا، تتضمن (24) مصرفًا تجاريًا محليًا و(31) مصرفًا إسلاميًا محليًا و(17) مصرفًا أجنبيًا، توزعت بين مصرفين إسلاميين أجنبيين و(15) مصرفًا تجاريًا أجنبيًا، بالإضافة إلى ثلاثة مكاتب تمثيلية لمصارف أجنبية. (البنك المركزي"التقرير الاقتصادي",2024: 11)

ثانياً: تحليل تطورات رؤوس اموال المصارف العراقية الخاصة للمدة2004-2023: يوضح الجدول (1) أدناه تطور مسار رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق خلال المدة (2010-

2023) ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى نسبة كفاية رأس المال التي تحتفظ بها المصارف العراقية. ويتضح من الجدول (1) أن إجمالي رؤوس الأموال المصرفية قد حقق معدلات نمو سنوية متزايدة وبنسب متفاوتة خلال مدة الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

الجدول(1): تطور رؤوس اموال المصارف العراقية خلال المدة (2005-2023) (مليار دينار)

السنوات	اجمالي رؤوس الاموال	رؤوس أموال المصارف الحكومية	رؤوس أموال المصارف الخاصة	رؤوس أموال المصارف الحكومية اجمالي رؤوس الأموال%	رؤوس أموال المصارف الخاصة جمالي رؤوس الأموال	اجمالي رؤوس الاموال/GDP %
2010	2914	603	2311	20.7	79.3	1,7
2011	4094	653	3441	15.5	84.04	1,8
2012	5907	1253	4654	21.2	78.8	2,3
2013	7594	1353	6241	17.8	82.2	2,7
2014	9105	1501	7604	16.5	83.5	3,4
2015	10171	2251	7920	22.1	77.9	5,2
2016	11826	2301	9525	19.45	80.5	6
2017	14474	3251	11223	22.4	77.5	6,4
2018	15151	3251	11900	21.5	78.5	6
2019	15351	3351	11999	21.8	78.1	5,7
2020	16928.3	4147	12630	24.1	75.8	8,6
2021	17846.5	4341	13355	23.6	76.3	6
2022	17879.6	4518	13361	21.9	78.1	4,7
2023	19068.3	5028	14046	25.3	73.7	4.8

المصدر: إعداد الباحث استناداً الى : البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة.

يُظهر الجدول (1) أن إجمالي رأس المال للمصارف التجارية قد ارتفع من (2914) مليار دينار في عام 2010، وتزايد تدريجياً ليصل إلى (19068.3) مليار دينار في عام 2023. ويعود هذا الارتفاع إلى مجموعة الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الرقابة الإشرافية على المصارف بانتظام لتشخيص نقاط الضعف ومعالجتها، ووجود منظومة علاجية لاحتواء مختلف أنواع الأزمات. فضلاً عن زيادة عدد المصارف الجديدة التي منحها البنك المركزي الإجازة، واستجابة المصارف لتعميم البنك المركزي بضرورة زيادة رؤوس أموالها، ليصبح الحد الأدنى (250) مليار دينار خلال ثلاث سنوات، وفقاً للتوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العراقي في عام 2012. ولقد ساهمت هذه الإجراءات في تجاوز الأزمة التي تعرض لها القطاع المصرفي العراقي عام 2014، والمتمثلة في استيلاء تنظيم داعش على فروع المصارف الواقعة في المحافظات التي سيطر عليها التنظيم، وبلغ عددها 121 فرعاً تابعة للجهاز المصرفي العراقي (84 منها تابعة للمصارف الحكومية بما فيها فرع البنك المركزي في الموصل، و37 فرعاً تابعة للمصارف الخاصة)، إذ تم الاستيلاء على موجوداتها النقدية وغير النقدية. (البنك المركزي العراقي "تقرير توثيقي",2017: 4) بلغ متوسط الأهمية النسبية لرأس مال المصارف الحكومية خلال المدة (2010 – 2023) نسبة (21.9%)مقابل (78.1%) التي تمثل نسبة رأسمال المصارف الخاصة من إجمالي رأسمال القطاع المصرفي. ويعود هذا التباين إلى ازدياد عدد المصارف الخاصة إلى 63 مصرفاً مقارنة بالمصارف الحكومية التي بلغ عددها 7 مصارف نهاية عام 2023. أفادت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بأن القطاع المصرفي العراقي سيزداد قوةً، ويعود ذلك إلى رفع الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع، وضرورة إقامة علاقات مصرفية مراسلة لتداول العملات الأجنبية. من المتوقع أن تزيد هذه الإصلاحات التي أقرها البنك المركزي العراقي من شفافية القطاع وقدرته على دعم النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين تعزيز رأس المال ومؤشرات استقرار المصارف العراقية

اعتمدت البنوك المركزية في العديد من البلدان على استخدام مؤشرات لقياس الاستقرار المصرفي، وتُعد هذه المؤشرات بمثابة نظام إنذار مبكر يعمل على تقليل احتمالية وقوع الأزمات، ويخفض من تكاليف معالجتها، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

أولا: مؤشـــر كفايـــة رأس المـــال: تُمثل كفاية رأس المال الحجم الكافي من رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر التي قد تحدث أثناء عمليات توظيف الأموال المختلفة. لذا، أولى البنك المركزي العراقي عناية خاصة لتعزيز المراكز المالية للمصارف عن طريق زيادة رؤوس أموالها. وقد حددت المادة (6) من قانون المصارف العراقي المرقم (94) لسنة (2004) الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بنسبة (12%)، واعتماد النسبة المحددة وفق معيار بازل (8%). (شبيب وفيصل، 2024: 221) يُظهر الشكل (2) وجود علاقة طردية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل نمو رؤوس الأموال. ففي عام 2013 بلغت هذه النسبة(195%) بعد التزام المصارف العراقية بتعليمات البنك المركزي برفع رؤوس أموالها إلى 250 مليار، مما ساهم في نمو معدل رأس المال بنسبة 20%، وظلت النسبة تسجل معدل نمو موجب طوال المدة المدروسة حتى وصلت إلى 147.1% في عام 2023. (البنك المركزي، تقرير مؤشرات السلامة المالية، 2023: 2)

الشكل(2): نسبة كفاية رأس للقطاع المصرفي العراقي للمدة(2004-2023)

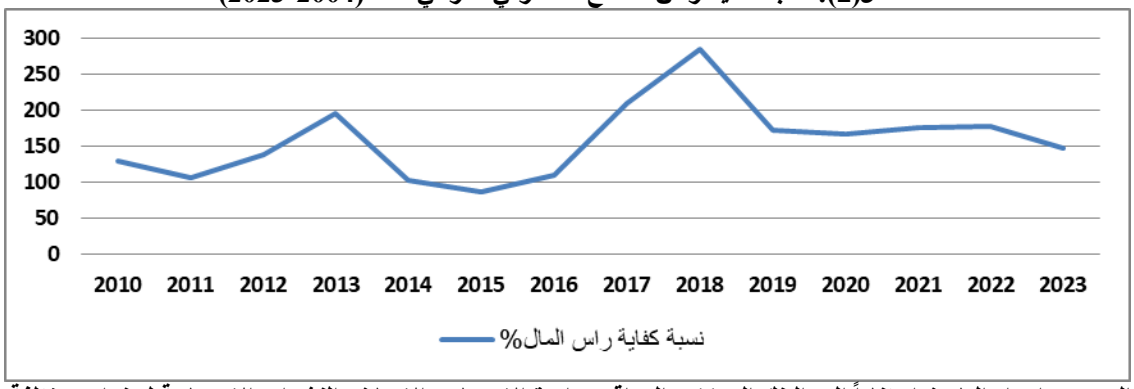

المصدر: إعداد الباحث استناداً الى:البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة.

ثانياً: نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي رأس المال: تشير نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي رأس المال إلى قدرة المصرف الرأسمالية على استيعاب الخسائر المحتملة الناتجة عن تخلف العملاء عن السداد. وكما هو موضح في الشكل (3)، بلغت هذه النسبة 8.4% في عام 2012، ثم ارتفعت بالتوازي مع النمو الكبير في رأس المال الذي وصل إلى 22% عام 2018، مسجلةً مستويات مرتفعة جداً، إذ بلغت 32.4% عام 2018 . بعد ذلك، انخفضت تدريجياً حتى وصلت عام 2023 إلى 22.7%، وهي نسبة لا تزال مرتفعة وتشير بوضوح إلى حجم المخاطر المصرفية التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي. (البنك المركزي، "تقرير مؤشرات السلامة المالية"، 2023: 3) ان هذه النسب مرتفعة قياسا مع النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، وهذا يتطلب من المصارف العاملة في الاقتصاد العراقي لاسيما المصارف الحكومية التي حملت العبء الاكبر من الديون المتعثرة قياسا مع نظيرتها المصارف الاهلية إلى ضرورة إعطاء المزيد من الاهتمام والعناية بما يتعلق بالية منح الائتمان وذلك عن طريق دراسة الجدارة الائتمانية لعملائها.

الشكل(3): مؤشر جودة الموجودات القطاع المصرفي في العراق للمدة (2004-2023)

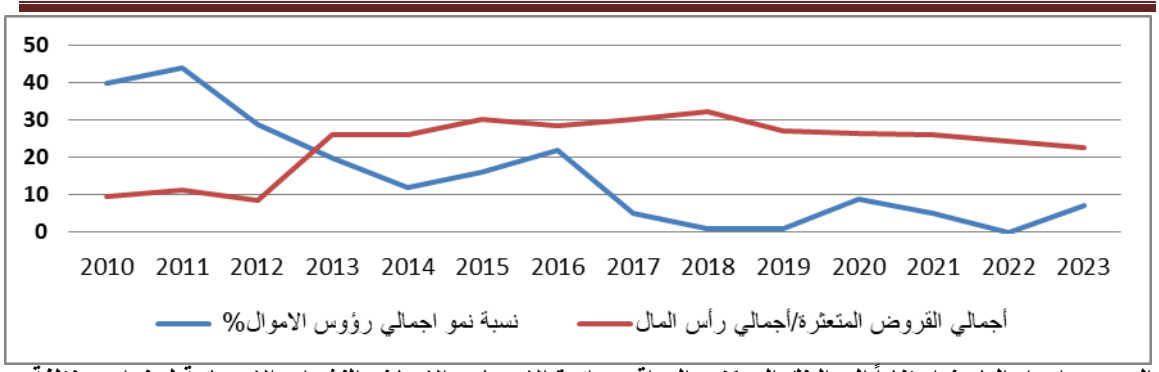

المصدر: إعداد الباحث استناداً الى البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة.

ثالثاً: مؤشر السيولة: تشير هذه النسبة إلى قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها، وهي وظيفة تماثل إلى حد كبير وظيفة رأس المال المصرفي. لذلك، نلاحظ وجود علاقة طردية بين نمو نسب رأس المال ونسب السيولة. وقد حدد البنك المركزي العراقي النسبة المعيارية لنسبة الموجودات السائلة إلى الودائع والتي يجب ألا تقل عن (70%), يوضح الشكل (4) أن نسبة هذا المؤشر كانت مرتفعة عن النسبة المعيارية وبنسب متفاوتة؛ ففي عام 2010، سجلت النسبة (179%). ومع تطور معدلات نمو رؤوس الأموال، التي بلغت (22%) في عام 2016، إلا أنها انخفضت كثيرًا خلال الفترة (2017-2023) نتيجة لعدة عوامل، أبرزها الأزمة الأمنية والاقتصادية المزدوجة، والعوامل الخارجية المتمثلة بظروف جائحة كورونا، حتى سجلت النسبة في عام 2023 ما بلغ (68.2%)، وهو ما يتناسب مع انخفاض معدلات نمو رأس المال التي بلغت (7%) في عام 2023 .تُعد هذه النسبة مرتفعة جدًا مقارنة بالنسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، مما يدل على أن المصارف تحتفظ بموجودات سائلة وفقًا لسياسة متحفظة مبالغ فيها، تعكس عجز القطاع المصرفي عن استثمار موارده، وهو ما يؤثر سلبًا على ربحية القطاع المصرفي، بالإضافة إلى حرمان الاقتصاد الوطني من التمويل اللازم لرفع معدلات النمو الاقتصادي.

الشكل(4): نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الموجودات وإجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي العراقي للمدة (2023-2004)

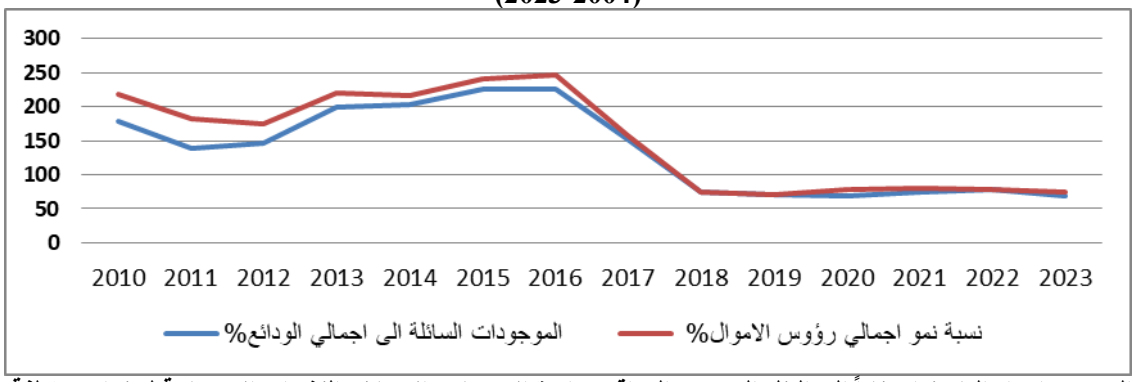

المصدر: إعداد الباحث استناداً الى البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة.

رابعاً: معدل العائد إلى حقوق الملكية: تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصارف على تحقيق العوائد من خلال استخدام أموال المساهمين بهدف تعظيم ثروتهم. ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة المصارف العالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية واستغلال أموال المالكين. تجدر الإشارة إلى أن النسبة المعيارية للأرباح المحددة من قبل البنك المركزي العراقي هي (0.5%). كما يتضح من الشكل (5)، تجاوز معدل العائد على حقوق الملكية النسب المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي (0.5%) بفارق كبير. فقد شهد عام 2010 أعلى

مستوى له بنسبة (26%)، ثم انخفض هذا المؤشر تدريجياً. مع تسجيل معدلات رؤوس الأموال أعلى معدل نمو في عام 2011 والذي بلغ (44%)، انخفض معدل العائد على حقوق الملكية إلى (23.2%). يعود هذا الانخفاض إلى العلاقة العكسية بين النسبتين، وذلك إثر الزيادة في حجم رؤوس أموال المصارف التجارية تطبيقاً لتوجيهات البنك المركزي لعام 2010 التي رفعت رؤوس أموال المصارف الخاصة إلى (250) مليار دينار، والتي تزامنت مع انخفاض في صافي الأرباح التي حققتها المصارف التجارية. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك تراجع في ربحية المؤسسات المصرفية نتيجة تلاشي استثماراتها وانكماش قدرتها على توظيف الأموال في توجهات استثمارية، ويعزى ذلك إلى الأحداث الأمنية والأوضاع السياسية المضطربة لعامي (2015 و2016) مما انعكس سلبيا على الموازنة العامة, ومن ثم على نتائج اعمال المؤسسات المالية والمصرفية في البلاد مما يعكس واقع انخفاض كفاءة المصارف في استغلال اموال المالكين في تحقيق عوائد مرتفعة ولكنها جيدة من حيث النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي, واستمر هذا المؤشر بالانخفاض مع زيادة رؤوس الاموال حتى انه سجل ادنى نسبة نمو له عام 2018(4.4%), لكن بعد ذلك عاودت للارتفاع حتى بلغت عام 2023 (10%) وهذه النسبة بعيدة عن النسبة المعيارية, مما يدل على ارتفاع كفاءة المصارف في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية في استغلال اموال المالكين.

الشكل(5): نسبة العائد على الموجودات وحقوق الملكية في القطاع المصرفي العراقي للمدة(2004-2023)

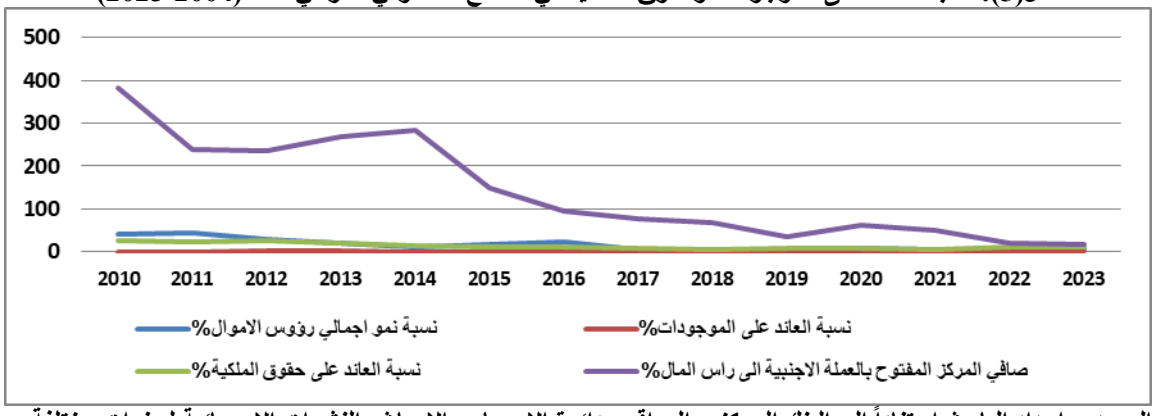

المصدر: إعداد الباحث استناداً الى البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة.

خامساً: مؤشر صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية: وهو الفرق بين الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية مقسومًا على رأس المال, ويستخدم لقياس المخاطر المتعلقة بسعر الصرف التي تواجه رؤوس أموال القطاع المصرفي، علماً بأن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي لهذا المؤشر هي 40% (عبد الله، 2018: 127). يُظهر الشكل (5) أن نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال بلغت أعلى مستوياتها في عام 2010، إذ وصلت إلى (383.8%). انخفضت هذه النسبة مع استمرار نمو معدلات رأس المال نتيجة لصدور تعليمات البنك المركزي برفع رأس مال المصارف إلى 250 مليار، ونمو معدل رأس المال بنسبة (44%) في عام 2011، سجلت هذه النسبة انخفاضًا إلى (237.8%). تُعد هذه النسبة مرتفعة وعرضة لمخاطر تقلبات سعر الصرف، مما يؤثر سلبًا على الجهاز المصرفي العراقي عبر زيادة الخسائر، وبالتالي انخفاض السيولة وضعف متانة الجهاز المصرفي. بعد ذلك، بدأت قيمة المؤشر بالتذبذب صعوداً وهبوطاً. تزامناً مع استمرار المصارف في رفع رؤوس أموالها تطبيقاً لقرار المركزي، شهدت النسبة انخفاضاً كبيراً في عام 2019 لتصل إلى (34.9%). ثم ارتفعت قليلاً حتى عام 2023، الذي سجل فيه المؤشر أدنى نسبة له خلال مدة الدراسة، إذ بلغ (18%). ويعود ذلك إلى انخفاض صافي الموجودات الأجنبية بالتزامن مع ارتفاع رأس المال بنسبة (13%) مقارنة بعام 2020، مما يشير إلى نمو رأس المال بنسبة أكبر من نمو صافي

المركز المفتوح في النقد الأجنبي. يُظهر التحليل السابق لمؤشرات استقرار القطاع المصرفي العراقي أن التعليمات الصادرة من البنك المركزي المتعلقة برفع رؤوس أموال المصارف أسهمت في تعزيز السلامة المالية وتحقيق التنمية والاستقرار في هذا القطاع. يمتلك القطاع المصرفي العراقي نسباً مرتفعة من مؤشرات السلامة المالية، مثل كفاية رأس المال، مما يقلل من احتمالية حدوث التعثر المصرفي. كما يتمتع القطاع بسيولة مصرفية، بالرغم من أن ارتفاع هذا المؤشر قد ينعكس سلباً على ربحية المصارف.

المطلب الثاني: تعزيز رأس المال ودوره في زيادة القدرة الائتمانية للمصارف العراقية [تحليل الواقع وبيان الأسباب]

اولاً: تحليل الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية في ضوء تعزيز رؤوس الاموال:

يوضح الشكل (6) تطورات حجم إجمالي الائتمان ومستويات رأس مال المصارف العراقية, نلاحظ أن إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية قد نما تدريجياً خلال المدة المدروسة بالتوازي مع نمو رؤوس أموالها. فقد شهد حجم الائتمان الكلي تطوراً كبيراً؛ إذ بلغ حجم الائتمان في عام 2010 (51) مليار دينار ، ثم بدأ بالتزايد حتى وصل إلى (80) تريليون دينار في عام 2014. ويُعزى هذا الانتقال الكبير في رصيد الائتمان إلى زيادة الائتمان النقدي بنسبة (77%) مقارنة بعام 2010، بعد ذلك، شهدت انخفاضاً نتيجة للتداعيات المزدوجة للأزمتين (الأمنية وتدني أسعار النفط). ومع تعافي النشاط الاقتصادي، عاود إجمالي الائتمان الارتفاع مجدداً في عام 2019، ليصل حجمه إلى 95 تريليون دينار عام 2023، وهو أعلى مستوى له خلال المدة (2004-2023).

الجدول(21): تطورات رؤوس الاموال وحجم اجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية للمدة (2004-2023) (ترليون دينار)

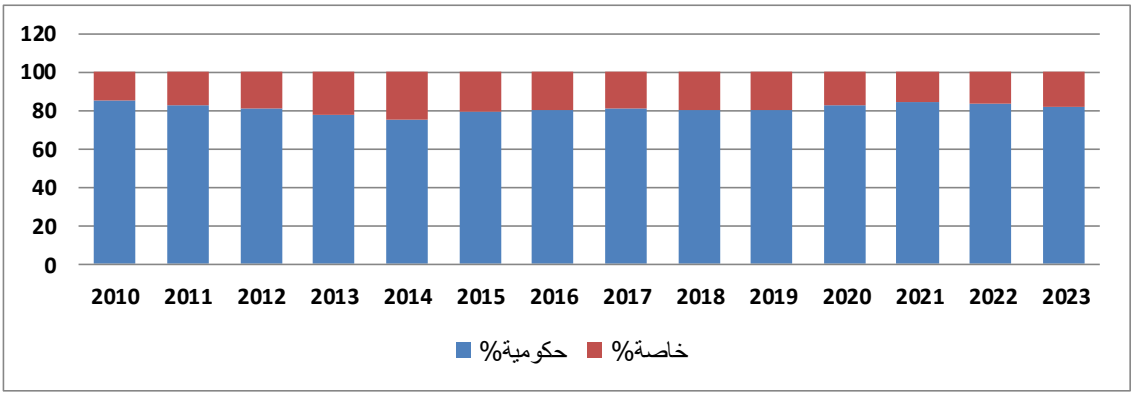

المصدر: إعداد الباحث استناداً الى البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة.

يُظهر الشكل (6) سيطرة كبيرة للمصارف الحكومية على الائتمان النقدي الممنوح خلال مدة الدراسة، إذ تتركز السيطرة في خمسة مصارف حكومية تستحوذ على أكثر من (80%) من إجمالي الائتمان النقدي. بلغت مساهمة المصارف الحكومية في الائتمان النقدي (85%) في عام 2010. ومع تزايد عدد المصارف الخاصة وحجم رؤوس أموالها، انخفضت هذه النسبة تدريجياً لتصل إلى أدنى مستوياتها في عام 2013 عند (72%)، في حين سجلت المصارف الخاصة أعلى نسبة مساهمة لها خلال المدة المدروسة، بلغت (28%) من إجمالي الائتمان الممنوح. ويُعزى هذا الارتفاع إلى توجيهات البنك المركزي بزيادة رؤوس أموال المصارف الخاصة إلى (250) مليار دينار. ومع ذلك، تظل هذه النسبة ضئيلة التأثير على النمو الاقتصادي مقارنة باحتياجات المشاريع التنموية الكبيرة في العراق. لاحقاً، انخفضت نسبة مساهمة المصارف الخاصة مجدداً نتيجة للأحداث الأمنية وتراجع أسعار النفط، إذ شكلت (19%) في عام 2017، واستمرت هذه النسبة في مستويات

منخفضة حتى وصلت إلى (15.9%) في عام 2023، في ظل استمرار سيطرة المصارف الحكومية على الائتمان الممنوح بنسبة (82%).

الشكل(6):نسبة مساهمة المصارف العراقية في إجمالي الائتمان النقدي للمدة (2004-2023)

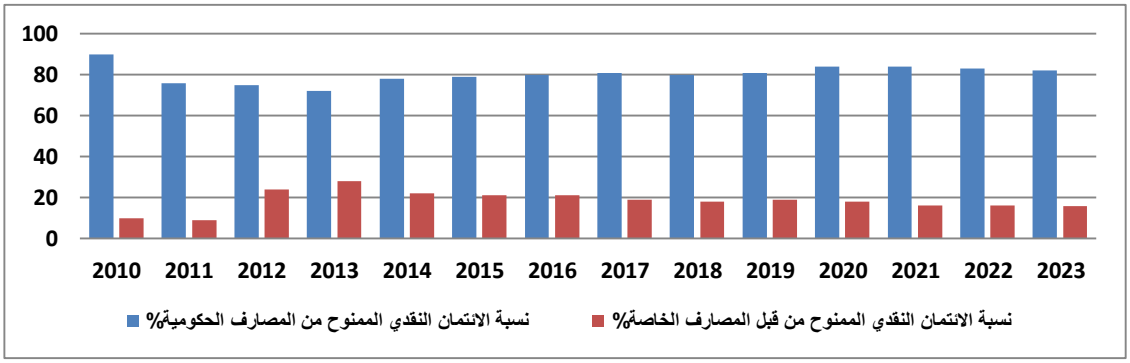

المصدر: إعداد الباحث استناداً الى البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة.

ونظراً لزيادة الاستيرادات العراقية، وجدت المصارف الخاصة فرص أرباح مضمونة ومخاطر منخفضة في استثمار أموالها عبر الاعتمادات المستندية. ونتيجة لذلك، شهد الائتمان التعهدي معدلات نمو إيجابية بعد عام 2003. إذ يتبين من الشكل(7) سيطرة المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من إجمالي الائتمان التعهدي، خاصة في السنوات الأولى؛ إذ بلغت مساهمة المصارف الحكومية 88% من الإجمالي عام 2010. ومع تزايد عدد المصارف الخاصة وتوجهها نحو هذا النوع من الائتمان، بدأت نسبة مساهمتها بالارتفاع، فبعد أن كانت تمثل 12% فقط من الإجمالي، ارتفعت لتبلغ 24% عام 2014. لاحقاً، بدأت هذه النسبة بالتذبذب نتيجة للظروف الاقتصادية والأمنية وتراجع حجم الاستيرادات. في عام 2017، عادت نسبة مساهمة المصارف الخاصة للارتفاع مسجلة معدلات نمو إيجابية حتى وصلت إلى أعلى نسبة لها خلال مدة الدراسة في عام 2022، إذ بلغت 39% من إجمالي الائتمان التعهدي. لكن هذه النسبة انخفضت مجدداً عام 2023 لتبلغ 32% من إجمالي الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف العراقية. (البنك المركزي العراقي، "التقرير الاقتصادي السنوي"، 2023: 33)

الشكل(7): نسبة مساهمة المصارف العراقية الحكومية والخاصة في اجمالي الائتمان التعهدي خلال المدة (2004-2023)

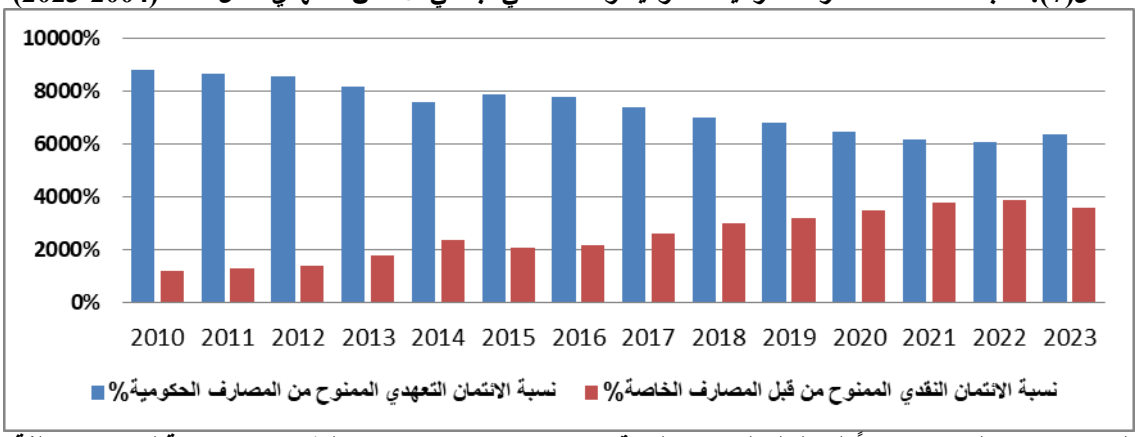

المصدر: إعداد الباحث استناداً الى البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة.

يشير الشكل (7) أعلاه إلى أن سيطرة المصارف الحكومية لا تقتصر على الائتمان النقدي فحسب، بل تمتد لتشمل الائتمان التعهدي بنسب كبيرة جداً تجاوزت (60%). ويعود ذلك إلى شبكة فروعها المنتشرة في أنحاء العراق كافة وسهولة الوصول إلى خدماتها، ودورها التنموي الواضح المتمثل في زيادة الائتمان الذي تقدمه مقارنة بالمصارف الخاصة، فضلاً عن جهود

التوعية المصرفية التي تبذلها عبر وسائل الاتصال المختلفة، المسموعة والمرئية، والخدمات التي توفرها، بما في ذلك منح السلف والتسهيلات الائتمانية للمتقاعدين.

ثالثاً : أسباب ضعف تأثير قناتي الاستقرار المالي والائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي

1. **تدني نسبة مساهمة الائتمان النقدي في الناتج المحلي الاجمالي:** ان ضعف مساهمة الائتمان النقدي في الناتج المحلي الاجمالي يعني ان الاقتصاد الحقيقي لايعتمد بشكل كبير على المصارف في تمويل استثماراته, ولذلك نجد ان المصارف العراقية الخاصة لم يكن لها دور بارز في عملية تمويل الاقتصاد الحقيقي وهذه المهمة الابرز التي تقع على عاتق القطاع المصرفي,(حمزة,2015: 76) فقد بلغت نسبة اجمالي الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2016 (24%) وهي اعلى نسبة خلال مدة الدراسة, وهذه النسبة قليلة جداً ولا تتناسب مع حجم القطاع المصرفي العراقي الذي يمتلك اكثر من (80) مصرف, وهذه النسبة ضئيلة التأثير على تمويل النمو الاقتصادي المطلوب ازاء مشاريع التنمية الكبيرة التي يحتاجها العراق في الحاضر والمستقبل القريب.
2. **السياسة التحفظية للمصارف الخاصة:** على الرغم من ان المصارف العراقية الخاصة تمتلك اكثر من (80) من اجمالي راس المال الا انها اتبعت سياسة تحفظية اتجاه منح الائتمان النقدي والتجأت الى منح خطابات الضمان والاعتمادات المستندية (الائتمان التعهدي) كون ان الاخير اقل مخاطر ويوفر للمصارف الخاصة ارباح مضمونة.
3. **تردي نوعية الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية:** في العراق نجد ان اغلب الائتمان النقدي الممنوح وبنسبة(81%) يذهب الى الافراد دون الشركات خلال متوسط المدة المدروسة, اما النسبة المتبقية والبالغة(19%) تذهب الى الشركات, الامر الذي اثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي كون ان هذا الائتمان الممنوح للأفراد يذهب اغلبه للاستهلاك دون الاستثمار على شكل سلف وقروض للموظفين والمتقاعدين,(تقرير الاستقرار المالي,2023: 9)
4. **تدني نسبة مساهمة الاستثمارات المصرفية في الناتج المحلي الاجمالي:** ان انخفاض حجم الاستثمارات المصرفية بشكل عام وتدني نسبة مساهمة المصارف الخاصة في حجم هذه الاستثمارات, يعود الى عزوف المصارف الخاصة عن منح القروض طويلة الاجل والناجم عن التحديات التي يعيشها اقتصاد العراقي, ومن ثم اعتمادها على الاستثمار الآمن في الادوات القصيرة الاجل ذات الربح السريع والمضمون, الامر الذي يعكس الاتجاه التحوطي للجهاز المصرفي لمواجهة السحوبات المفاجئة من قبل المودعين ولتمنحها مساحة أمان كافية ضد الازمات التي قد تتعرض لها, هذا يعني ان توجهات البنك المركزي نحو تعزيز رؤوس اموال المصارف العراقية الخاصة وزيادة رؤوس اموالها الى 250 مليار دينار, لم يكن له الاثر في تحفيز المصارف الخاصة في توجهها نحو الاستثمارات الكبيرة والتي يكون فيها مستويات عالية الخطورة على الرغم من امتلاكها اكثر من (75%) من اجمالي راس مال القطاع المصرفي العراقي لذلك يمكن القول ان تعزيز راس المال لم يكن له الاثر الواضح على حجم الاستثمارات المصرفية وبالتالي على الناتج المحلي الاجمالي, وان تعزيز رؤوس الاموال قد عزز من نسبة الامان للمصارف الخاصة وهي ليست بحاجة لها طالما انها مستمرة بالعزوف عن الدخول باستثمارات عالية المخاطر.(النصاري, 2024: 60)

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1. إن التأثير العام لزيادة رؤوس أموال المصارف هو أن الاقتصاد يصبح أكثر أمانًا كلما زادت رؤوس أموال المصارف نسبيًا مقارنة بالمخاطر الكامنة في محافظها.

2. ان وجود مصارف ذات رؤوس أموال قوية يعمل على تعزيز الاستقرار المالي عبر الحد من حوافزها لخوض المخاطر وزيادة احتياطاتها ضد الخسائر.

3. يمكن أن يكون لرأس مال المصرفي تأثير على النمو الاقتصادي من خلال قناتين رئيسيتين هما (قناة الاستقرار المالي وقناة الإقراض المصرفي), فعندما تكون المصارف تتمتع برأس مال قوي يعمل على تعزيز الاستقرار المالي من خلال الحد من حوافز خوض المصارف للمخاطر وزيادة احتياطيات المصارف ضد الخسائر, ويعزز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات ويساعد على تلاشي حالات الركود وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.

4. هناك دور إيجابي يلعبه رأس المال المرتفع في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي، لكن تأثيره على النمو الاقتصادي غير مؤكد بدرجة أكبر. كما أن الأنظمة المالية الأكثر استقرارًا تتجنب التأثيرات الكبيرة للأزمات المالية على الناتج الاقتصادي.

5. أن تعزيز رؤوس أموال المصارف العراقية الخاصة, من شأنه أن يكون له تأثيراً على النشاط المصرفي وبالتالي سينعكس هذا الاثر على النشاط الاقتصادي, وذلك من خلال قناتي (الاستقرار المالي والائتمان المصرفي).

6. عند تتبع نتائج تعزيز راس المال على أثر تعليمات البنك المركزي الصادرة في عام 2010 والتي تضمنت رفع راس المال المصرفي الى 250 مليار دينار, يلاحظ بأنه لا يوجد أثر واضح لهذه التعزيزات في رؤوس الأموال, فمن ناحية الاستقرار يلاحظ أن المصارف العراقية الخاصة لا تدخل استثمارات عالية المخاطر بل أنها استمرت في الاستثمار في مجالات الربح المضمون والمتمثلة في بأرباحها من نافذة بيع العملة والاعتمادات المستندية ولذلك فهي ليست بحاجة إلى المزيد من رؤوس الأموال لتعزيز الاستقرار, ومن ناحية رفع القدرة الائتمانية للمصارف نلاحظ أنها ظلت تسجل مستويات منخفضة جدا خلال المدة المدروسة فلم يتجاوز الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة (20%) من إجمالي الائتمان الممنوح, لذلك يمكن القول بأن الاستمرار بتعزيز رؤوس الأموال وحده غير كافي وهذا يعني أن المصارف العراقية الخاصة تحتاج إلى إصلاحات أخرى لضمان فاعلية هذه التعزيزات.

ثانياً: التوصيات

1. أن إصدار البنوك المركزية لتعليمات رفع رؤوس الأموال المصارف الخاصة, لابد أن يصاحبه سياسة إصلاحية شاملة وتوفير بيئة مناسبة للعمل المصرفي على مستوى الأنظمة والقوانين والتشريعات لكي تتوفر لدى المصارف الخاصة بيئة استثمارية ناجحة.

2. إعادة رسم السياسة الائتمانية للمصارف العراقية, لتحسين نوعية الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومنح القروض طويلة الأجل والتوجه نحو زيادة التركيز على تقديم القروض الانتاجية أكثر من تقديم القروض الاستهلاكية كقروض الزواج وشراء السيارات ، والتوجه بتجاه القروض التي تزيد من الناتج المحلي الاجمالي من جهة وربحية المصارف التجارية كونها ستقلل من القروض المتعثرة.

3. ينبغي زيادة الرقابة على المصارف التجارية العراقية وتقليل اسعار الفائدة على القروض وزيادة اسعار الفائدة على الايداع ، لتقليل هامش اسعار الفائدة في العراق.

4. ينبغي توجيه المصارف التجارية العراقية نحو تشجيع الأفراد على إيداع أموالهم لديها عبر تنويع

5. الأدوات الاستثمارية المتاحة، وتوفير السيولة الكافية التي تمكّنها من منح قروض تتجاوز الطلب

عليها, وكما يجب وضع آليات لضمان وحماية حقوق المودعين وودائعهم، وآليات أخرى لحماية المصارف من مخاطر عدم سداد الائتمان المصرفي، وحمايتها من التعثر والإفلاس من خلال تأسيس مؤسسة لضمان القروض, إن إنشاء هذه المؤسسة مطلب أساسي لضمان استقرار النظام المصرفي واستعادة الثقة المفقودة بالجهاز المصرفي العراقي.

6. دراسة التجارب الدولية التي توجهت نحو تعزيز رؤوس أموال مصاريفها والاستفادة منها في خلق كيانات مصرفية ناجحة تساعد على تطوير معدلات النمو الاقتصادي ودعم الاقتصاد الوطني.

7. على الجهات التنظيمية واتحادات المصارف ان تحث الباحثين في البحث بشكل مكثف على الادوات الحديثة التي يمكن من خلالها رفع الحد الادنى لراس المال المصرفي باقل تكلفة ومتابعة الاثار الناتجة عن هذه الزيادة في النشاط الاقتصادي.

المصادر Reference

1. أسامة, المحيسن, (2005), الوجيز في الشركات التجارية الإفلاس, دار الثقافة, الاردن.
2. رضا, صاحب أبو أحمد, فائق, مشعل قدوري,(2005),إدارة المصارف, دار ابن الأثير للطباعة والنشر, جامعة الموصل, العراق.
3. الطيب, لحيلح,(2005), كفاية راس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بازل, الملتقى الوطني, جامعة غرب كردفان, السودان. متاح على الانترنت https://iefpedia.com/arab/wp.
4. فوزية, محمادي,(2021), دور الاندماج البنكي في تحسين اداء البنوك التجارية, (رسالة ماجستير) مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير, جامعة محمد البشير الابراهيمي, الجزائر.
5. مؤيد, عبدالكريم مخيف,(2021), دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق, (رسالة ماجستير) مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, العراق.
6. هالة, عايد هادي,(2018), اثر حجم راس المال في اسعار الاسهم" دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية", مجلة دراسات محاسبية ومالية, المجلد(3), العدد(44).
7. طالب، حسين فارس الكريطي،(2024)، دور المنافسة المصرفية في تحفيز النمو الاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء، العراق.
8. سجى, فتحي محمد الطائي,(2010), الرسملة المصرفية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية, مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية, الجلد(6), العدد(19).
9. مصرف أبو ظبي الأول،(2016-2023)،البيانات المالية الموحدة، الامارات.
10. مؤيد, عبدالكريم مخيف,(2021), دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق, (رسالة ماجستير) مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, العراق.
11. هبه, عبدالمنعم,(2019), تطبيق متطلبات راس المال المعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية, الدائرة الاقتصادية, صندوق النقد العربي, الامارات.
12. Jihad.D,Giovanni.D,Luc.L,Lev.R,&Hui.T,(2016),"benefits and costs of bank capital", IMF.
13. European Central Bank,(2019),The benefits and costs of adjusting bank capitalisation: evidence from euro area countries, ECB Working Paper Series No 2261 .
14. David .M, Jing. Y,& Gilberto. M,(2011),"optimal bank capital",external mpc unit ,england.
15. Martin.S,(2001), functions of bank capital, faculty of national economy, university of economics, bratislava, biatec, narodna bnka slovenska.
16. Natalya.M,(2015),"effect of bank capital requirements on economic growth: a survey", de nederlandsche bank, dnb working paper.

17. Utz Weitzela.K, &Killian.J,(2009),"theory and evidence on mergers and acquisitions by small and medium enterprises", utrecht school of economics tjalling c. koopmans research institute discussion paper series,09-21.

18. Anjan.V,(2014),"bank capital and financial stability: an economic trade-off or a faustian bargain" the annual review of financial economics is olin, school of business, Washington university in st. louis, st. louis, annu. rev. financ.: 185–223.

19. Paul.O,&Rima.T,(2023) and Ariss,"bank capital and economic activity", journal of financial sta- bility.

20. ON point,(2022),"global banking's improved capital levels may soon be tested", economic and policy analysis from the occ,office of the comptroller of the currency.

21. David Van. H,(2010), the industrial organization of banking" bank behavior, market structure, and regulation", springer, heidelberg dordrecht ,USA.

22. Kevin.D,(2023),"Bank Capital Structure -Theory and Practice", bank & financial institution management in australia.